

أرقامهم ميسرة

في تقدير ثروتنا القومية

لحضرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا

درجنا على أن نفهم لكلمة الثروة القومية مدلولاً واحداً هو النقود، أو ما يقوم بالنقود من العقارات والمنقولات والأوراق المالية والسندات وسواها ؛ في حين أن هذا لا يعني إلا باباً واحداً من أبواب الثروة القومية، أما الأبواب التي اعتدنا إهمال أرقامها، فهي باب الثروة الصحية، وباب الثروة العقلية، وباب الثروة الخلقية ، وهي أبواب لا تقل أهميتها إن لم تزد ، على الباب الواحد الذي نصرف عافيتنا إليه وهو باب الثروة المالية .

لقد خلت ميزانيتنا عواماً طويلة من الإشارة إلى هذه الأبواب الهامة ، حتى جاءت لجنة المالية في مجلس الشيوخ هذا العام فالتفتت إلى تقسيم جديد لأبواب الثروة، وتحدثت بصفة جديدة عن الاحتياطي العام وإن تكن أغفلت الثروة الخلقية لأنها باب غير محدود ولا يخضع للأرقام .

ففي موضع من تقريرها تحت عنوان "اعتمادات لإنما الثروة العامة" تقسم هذه الثروة ثلاثة أقسام هكذا :

١ - الثروة الاقتصادية : الأمشغال والمواصلات والمناجم وأحجار ووزرة التجارة ووزارة الزراعة . ويخصصها من الاعتمادات ١٣,٧٣٠,٨٠٠ جنيه .

٢ - الثروة الصحية : وزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية ، ويخصصها من الاعتمادات ٣,٢٣٨,٠٥٠ جنيهاً .

٣ - الثروة الثقافية : وزارة المعارف بما فيها الجامعة ودار الكتب والبعثات، ويخصصها ٤,٦٥٠,٢٠٠ جنيه .

ولعلها أدبجت الثروة الخلقية والثروة العلمية بما فيها سمته الثروة الثقافية ، ورسمت بهذا التقسيم الجديد صورة جديدة للثروة العامة مبدية نصيب كل من أقسامها من الاعتمادات المالية ، أي مقدار عزيتت بكل قسم من هذه الأقسام كما تشهد بذلك الأرقام ، بعيد عن الدعاية والتعصب .

والنظر، هذه الأرقام الجاهدة في الميزانية يعطينا صورة حية من تفكيرنا في مواردنا واتجاهنا العقلي في تقديرها ، فيبدو أننا نعطي أكبر عنايتنا للموارد الاقتصادية فنخصص لها نحو أربعة عشر مليونا من الجنيهات ، أما الموارد الثقافية فلا نخصص لها سوى أربعة ملايين ونصف المليون تقريبا ، حتى إذا وصلنا إلى الموارد الصحية والاجتماعية هبط الرقم إلى ثلاثة ملايين وربع المليون .

ولكن الثروة الصحية والاجتماعية التي تهبط اعتماداتها بهذا الهبوط هي شد أقسام الثروة العامة انحطاطا وتأثرا ، وهي أولى الأقسام بالرعاية ، لأنها أهملت أجيالا طويلة حتى صارت إلى كارثة مخيفة ، ولا زائد أن نسردها بجملة إنشائية ، ولكنا نكتفى بما ذكرته لجنة الشيوخ تحت عنوان : " احتياطي المال واحتياطي الرجال " قلت :

" هذه حالة احتياطنا من المال . وهي على كل حال أدعى إلى الارتياح والاعتباط من احتياطنا من الرجال .

" قلنا إن عدد سكان المملكة المصرية يبلغ نحو ستة عشر مليونا ، ولكن الاحتياطي الحر منه ، أي الصحيح السليم ، أصبح دون القليل ، أما الكثرة الساحقة من هذا العدد فقد أمست في حكم الاحتياطي المحبوس ، وهين الأسقام والأمراض والعاهات .

" راجعنا أرقام هذا الاحتياطي الإنساني كما راجعنا أرقام الاحتياطي المالي ، فروعنته النتيجة كما تروى كل من راجع هذه الأرقام .

" رجعنا إلى الإحصاء في مورد السكان الأول ، أي في المواليد ، فوجدنا أن الوفيات في الأطفال لغاية السنة الأولى تبلغ ١٩٣ في الألف أي أن نحو خمس أطفالنا يموتون في السنة الأولى من عمرهم . وتدل الإحصاءات على أننا سائرون من سيئ إلى أسوأ . ففي سنة ١٩٢١ أي منذ عشرين سنة كانت نسبة وفيات الرضع ١٣٣ في الألف ، ثم وصلنا إلى ١٦٥ في الألف في سنة ١٩٣٧

" وتبلغ الآن وفيات الأطفال قبل بلوغ الخامسة من عمرهم نحو ربع مليون طفل . وليست الحال بعد هذه السن بأحسن مما تقدم ، فإن متوسط نسبة الوفيات إلى مجموع عدد السكان كان في مطلع هذا القرن ٢٥,٣ في الألف . وقد وصل هذا المتوسط في سنة ١٩٣٧ إلى ٢٧,٣ في الألف .

" وإذا عرفنا أن هذا المتوسط لا يتجاوز ٨,٨ في النرويج و ٩,٤ في أستراليا و ١٢,٦ في إنجلترا و ١٨,٩ في فلسطين و ٢٢,٦ في الهند وجدنا أننا فائزون بالجائزة الأولى في السبق إلى القناء . "ولو أن الذين ينجون من الموت كانوا سليمين أصحاء لكان الأمر ، ولكن إحصاء المرضى والمعلولين من الأحياء لا يقل هولا عما تقدم .

”يبلغ عدد موظفى الحكومة ومستخدميها وعمالها زهاء ربيع مليون دل الإحصاء الطبي على أن ١٢,٦ فى المائة منهم يصابون كل سنة بالأمراض العادية ، فلو طبقنا هذه النسبة على مجموع السكان كان المصابون بالأمراض العادية سنويا يزيدون على المليونين .

”ولكن هناك ما هو أدهى ، فإنه يؤخذ من الإحصاءات التى بناها أحد كبار أطبائنا على الاستقرار والمقارنة أن المصابين بالرمم الحبيبي نحو ٩٠ فى المائة ، والمصابين بالبلهارسيا نحو ٧٥ فى المائة ، وبالإنتكستوما نحو ٥٠ فى المائة ، وبالدندان المعوية الأخرى حوالى ٥٠ فى المائة كذلك ، والمصابين بالملاريا نحو ١٥ فى المائة ، كما يبلغ المصابون بالدرن الرئوى نحو ثمانية ألف .

”وإذا أضفنا إلى هذه الأمراض الجذام والبلاجرا والأمراض العقلية والأمراض الوبائية كان لدينا مجموع مخيف لا يقل عن خمسين مليوناً من الإصابات . وإذا وزعنا هذه الأمراض والأسقام على مجموع السكان كان نصيب كل ساكن ثلاثة أمراض مما يجعل وادى النيل أشبه شىء بمستشفى جامع شامل .

”نعم إن سكان مصر فى ازدياد مستمر على الرغم من هذه الحالة ولكن يجب ألا ننسىنا هذه الزيادة مصائب الأمراض المنتشرة ، إذ مهما تواضعنا فى تقدير عجز المجهود الإنتاجى بسبب الأمراض وقومناه بالنصف أو بالثلث أمكننا أن نتصور الخسائر الفادحة التى تصيب إنتاجنا القومى وتزيد فى فقر السكان .

”وهذه الحال المفزعة من الوجهة الاقتصادية تدعو الى التفكير الطويل حتى لو صرفنا النظر عن الاعتبارات الإنسانية والاجتماعية .

”فهل نبقى مكتوفى الأيدي أمام هذه الحالة المروعة التى تهدد البلاد فى سكانها وثروتها ، أى فى صميم كيانها ؟ وهل نكتفى بصيحات يطلقها الخطباء من حين الى حين تحت قبة البرلمان ، أو بمقالات يديجها الكتاب من آن الى آن على صفحات الجرائد ؟

إن العلة أشد وأخطر من أن تعالج بالكلام .“

• •

هذه صيغة لجنة المالية يجلس الشيوخ ، وهى لجنة من الرجال الرسميين المسئولين ، ومن الشيوخ ، فلا يمكن أن تهتم بالمبالغة أو التهويل ، وتصويرها المختصر للحالة الصحية المزعجة فى مصر هو أبسط تصوير وأخصره ، وهو خليك أن يدعونا الى التفكير الطويل فى المصير .

وليس فى هذه النسبة المرضية ما يدعو الى العجب — مع شدتها — فالبلد الذى يخطو متوسط الدخل الفردى فيه إلى عشرة جنيهات فى العام ، ولا يكاد يزيد عند عشرة ملايين على الأقل منه عن أربعة جنيهات سنويا ، والشعب الذى يعيش فلاحوه فى مثل هذه القرى ،

ويعيش عماله في مثل هذه الأحياء ، والذي يتصالح عليه الإهمال عشرات القرون والأجيال ، ومع هذا كله لا يرتفع رقم الاعتمادات الصحية والاجتماعية في ميزانيته إلى عشر هذه الميزانية — هذا البلد ليس غريباً أن تنتشر فيه الأمراض على النحو الذي فصنته لجنة الشيوخ في تقريرها الخطير .

وقد أشارت اللجنة إشارة مجملة إلى الخسائر المالية الهائلة التي تخسرها الثروة القومية من جراء هذه الأمراض ، نأحب أن أفضيها بعض التفاصيل :

بلغ عدد وفيات الأطفال الرضع في إحصاء سنة ١٩٣٧ هذا الرقم ١١٤,٨٥٦ طفلاً وعدد الوفيات في الأطفال ما بين سن سنة وسن خمس سنوات ١٢٧,٨٩٢ طفلاً والمجموع هو ٢٤٢,٧٤٨ طفلاً ، فإذا قدرنا متوسط مدة بقائه للأمة على كل طفل من هؤلاء بمئتين جيهاً فقط في مدة حياته القصيرة كانت الخسارة هي ١٢,١٣٧,٤٠ من الجنين ، ومفهوم أن كل مبلغ تنفق على طفل يموت قبل سن الإنجاب وقبل أن يربح شيئاً مما أنفقه عليه هو حسارة تنقص من الثروة العامة .

وإذا أضفنا إلى هذا أن إنتاج الرجل المريض بثلاثة أمراض ينقص بمعدل النصف وأن الفرد الواحد ينتج بما يعطيه عشرة جبهات في العمل ، كانت الخسارة العامة واسعة — باعتبار أن خمسة ملايين فقط هم الذين يشتغلون — تعادل ثلاثين مليوناً من الجنين . وعلى هذا تبلغ خسارة المادية في لعدم الواحد بسبب الحالة الصحية أكثر من أربعين مليوناً من الجنين أي ما يعادل الميزانية المصرية جميعاً .

هنا نمراف توصف به هذه الأمة التي تخسر في العام الواحد ما يوازي ميزانيتها العامة ، وهي تمكك ، بزيادة بضعة ملايين قبيلة في الاعتمادات الصحية والاجتماعية . أن تترد هذه الخسارة بصرف النظر عن الاعتبارات الإنسانية والقومية ؟

إن زيادة ثلاثة ملايين أخرى إلى الاعتمادات الصحية والاجتماعية كل عام كقيلة إن توفر المياه الصالحة للشرب وأن تنشئ المراكز الاجتماعية ، وأن تجدد بناء العمرة المصرية ، بينما زيادة مليونين آخرين إلى الاعتمادات الثقافية جدرة بأن تزيد الأمة وتنتشر الثقافة الشعبية فتلائم بذلك بين القرية الجديدة والعقول الجديدة في الريف ، وذلك في خلال عشرين أو خمسة وعشرين عاماً على الأكثر .

فن ذا الذي يستكثر زيادة خمسة ملايين من الجنين ليسترد ثلاثين مليوناً على الأقل مما تخسره الأمة كل عام ؟

إنها عملية حسابية بسيطة كما هو واضح ، وإمكاننا في حاجة إلى أن نفتتح بها ، في حاجة إلى أن نفتتح بأن الرصيد الإنساني أولى بالرعاية من الرصيد المالي ، وأن ما ينفق على مشروعات

الرى ليوفر الماء والخصب للارض جلّه ضائع إذا لم ينفق بجواره على اليد للعامله بعض النفقات !

ولا أريد بهـ هذا أن أتحدّث عن الثروة الصغيلة والثروة الخلقية ، وقبعنهما المادية ، فيكفى أن أقول : إن أحسن ومائل الاستقلال في هذا العصر لا ترتكن إلى رأس المال وحده ، بل تعتمد إلى الفكر المنتف وألخلق القويم .

فكل ما ينفق لإماء هازين الثروتين يعود بالنماء والزيادة على الثروة المادية ، وما كان الاستثمار الا استقلال الأقوى في العلم وألخلق للأضعف ، وفي أقطار كثيرة ظلت الثروات المادية محبوة عن أهلها الجهلاء المحليين حتى انتفع بها المستعمرون ، واستخرجوا منها الذهب على أهون سبيل .

فواجبنا أن نحاول وضع ميزانيننا العامة على أسس جديدة تراعى فيها هذه الاعتبارات وأن نجعل مشكلة الغذاء الصحى والماء النقى والمسكن المناسب هى مشكلتنا القومية الأولى في عهد الاستقلال .

ولعل التخفيف القليل عن كاهل الطبقات الفقيرة في الصرائب المباشرة وغير المباشرة وإضافتها إلى الثروات المتوسطة والكبيرة ، يصل بنا إلى منتصف الطريق في علاج الحالة الصحية الخفيفة عند الملايين الكثيرة من المحرومين المثقلين بالأعباء ما

توفيق دوس

الإمام على كرم الله وجهه

إن الله فرض في أموال الأغنياء أقوات الفقراء ، فما جاع فقير إلا بما منع به غنى .